مقابلة

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

من رحم الحزن خاضت المرأة اللبنانيّة غمار السياسة عبّود: المشاركة تجمع تمكين القدرات وإقرار الكوتا

تؤدي المرأة اللبنانية دورا محوريا في نهضة المجتمع، اذ تشكل ركيزة اساسية في مختلف جوانب الحياة، وهي ليست نصف المجتمع عدديا، بل هي ايضا من يربي ويعلم ويصنع النصف الاخر، وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها فقد اثبتت حضورها الفاعل وجدارتها في ميادين العمل، فضلا عن كونها وراء العديد من الانجازات خلف الكواليس

اثبتت المرأة نجاحها اللافت لا سيما في القطاع الخاص، حيث سجلت حضورا مميزا وعكست قدرات عالية في اداء المهام والمسؤوليات التي اوكلت اليها. كما وفرضت نفسها كضرورة للتنمية الشاملة والمستدامة وبخاصة في عالم الاعمال، اذ ضمت قائمة فوربس لأهم 100 سيدة اعمال لعام 2024 تسع نساء لبنانيات برزن بإنجازاتهن وقيادتهن الاستثنائية. لكن طريقها الى السياسة لم يكن مفروشا بالورود، على الرغم من ان لبنان كان سباقا في تكريس حقها في المشاركة السياسية، اقتراعا وترشيحا منذ العام 1953، متفوقا على سائر البلدان العربية، ولا تزال النساء اللبنانيات يناضلن للحصول على حقهن في التمثيل السياسي من خلال المطالبة بأن يلحظ قانون الانتخابات النيابية كوتا نسائية.

دخلت نساء لبنان مجلس النواب بعد خسارة مفجعة لأحبائهن، مما جعل الحزن يحفز المرأة على دخول عالم السياسة، وكانت ميرنا البستاني اول نائبة انتخبت بالتزكية عام 1963 خلفا لوالدها الذي قضى بتحطم طائرته الخاصة، تلتها نائلة معوض التي عينت عام 1991 بعد استشهاد زوجها الرئيس رينيه معوض، فيما انتخبت مهى الخوري اسعد بالتزكية بعد اغتيال شقيقها غيث الخوري، وفازت نهاد سعيد في دورة 1996 وكانت اول امرأة خاضت معارك انتخابية بدءا من 1965 وخسرت في مواجهة ريمون اده بفارق 200 صوت، كما انتخبت صولانج الجميل بالتزكية سنة 2005 بعد اغتيال زوجها الرئيس بشير الجميل، وفازت نايلة تويني سنة 2009 بعد استشهاد والدها جبران تويني.

"الامن العام" حملت أسئلة عدة الى الدكتورة حُسن عبود الاستاذة الجامعية والباحثة في قضايا المرأة المعاصرة والناشطة في دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الادنى في الجامعة الاميركية في بيروت.

■ ما هو مفهوم الكوتا؟

□ مفهوم الكوتا كتدبير خاص موقت، بحسب برنامج الامم المتحدة الانمائي الكوتا او الحصص بشكل عام هي تدبير يجري بموجبه تخصيص عدد من المقاعد او الوظائف في مجموعة او هيئة او مؤسسة ما، الى فئة معينة كالأقليات العرقية او المناطقية، او يتم اعتماد صيغة توزيع المقاعد التمثيلية بين مختلف المجموعات. يتم اعتماد نظام الكوتا عموما نتيجة الخلل في التمثيل والمساواة بين مختلف الفئات المجتمعية، واعطي مثلا مقتبسا من هيئة الامم المتحدة للمرأة على هذا الخلل في الحياة السياسية في لبنان، والتي اظهرتها ثورة 2019، هو غياب مساهمة فئات الشباب والنساء من الحياة السياسية اللبنانية. اما الكوتا او الحصص النسائية في الانتخابات، فهي من التدابير الخاصة الموقتة التي تهدف الى تعزيز المساواة بين الجنسين، وزيادة المشاركة السياسية للنساء وتمثيلهن في الهيئات المنتخبة، وهي عبارة عن سياسات عامة واجراءات قانونية وتنظيمية تعتمدها الدول لإزالة العوائق البنيوية امام مشاركة النساء في الحياة السياسية على غرار زملائهم الرجال.

■ لماذا تطالب النساء بتطبيق الكوتا بدلا من الاكتفاء بخوض المعارك الانتخابية؟

□ يعود سبب عدم الاكتفاء بالمعركة الانتخابية المفتوحة الى كون هذه المعركة غير متكافئة اساسا نظرا الى العوائق النفسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والذهنية الذكورية التي تقف ضد وصول المرأة الى السياسة ومواقع صنع القرار. نتيجة لذلك، يحتل لبنان المرتبة 132-140 في لائحة التمثيل النسائي في المجالس النيابية في العالم على الرغم من مرور اكثر من نصف قرن على حصولها على حق الاقتراع والترشح، وعلى الرغم من فاعليتها وتأثيرها القوي في قطاعات متعددة كالتعليم والصحة والقضاء والاعلام، ناهيك عن الدور الاجتماعي - الخيري التي كانت رائدة في مأسسته الى جانب تربية الاجيال في الاسر اللبنانية العريقة في تقاليدها.

■ هل هناك دول تعتمد على نظام الكوتا في انتخاباتها؟

□ يعتمد نظام الكوتا في التمثيل البرلماني اليوم في اكثر من نصف بلدان العالم: هناك الكوتا المعتمدة قانونا من قبل دول عربية ودولية نجدها في المغرب، الصومال، الارجنتين، المكسيك، بوليفيا، فرنسا، اسبانيا والبرتغال. والكوتا الاختيارية المعتمدة من الاحزاب في تشكيل اللوائح في كندا، النمسا، المانيا، النروج، السويد وبريطانيا.

■ ما هو الدور الذي لعبته الامم المتحدة في دعم الحقوق وحفظها في المجالين السياسي والمدني؟

□ جاء اعلان ومنهج عمل مؤتمر عام 1995 ليعزز العمل على تطبيق التزامات الدول في مجالي حقوق الانسان وحقوق المرأة، خاصة التي نصت عليها اتفاقية سيداو (CEDAW)، وهي اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة التي اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة عام 1979، ودخلت حيز التنفيذ عام 1981. عالجت هذه الاتفاقية الحقوق المدنية والسياسية للنساء بهدف ازالة كل اشكال التمييز ورفع مستوى تمثيل النساء في القطاعات الاقتصادية والسياسية والقضائية والثقافية كافة، ووضعت اطارا قانونيا ملزما للدول المصدقة عليها لتحقيق هدف المساواة بين الرجال والنساء، كما وقع عليها لبنان بموجب القانون رقم 572 الصادر بتاريخ 1996/7/24، التي نصت في مادتها الرابعة على ما يلي: "لا يعتبر اتخاذ الدول الاطراف تدابير خاصة موقتة تستهدف التعجيل في المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزا بالمعنى الذي تأخذ به هذه الاتفاقية، لكنه يجب الا يستتبع بالابقاء على معايير غير متكافئة او منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت اهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة".

■ هل تحفظ لبنان عن بعض ما ورد في الاتفاقية؟

□ تحفظ بعد المصادقة على الاتفاقية في بندين من بنودها:

الاستاذة الجامعية والباحثة في قضايا المرأة المعاصرة الدكتورة حُسن عبود.

البند الاول المرتبط بالأحوال الشخصية وعلى وجه الخصوص (البند 16) بذريعة ارتباط الاحوال الشخصية بصلاحيات المحاكم الشرعية المتنوعة طائفيا في لبنان، الامر الذي يبقي النساء في مسائل الحقوق الاسرية رهينة مزاجية رجال الدين في المحاكم الروحية (للمسيحيين) والشرعية (للمسلمين) ومرجعيتهم الفقهية الذكورية من دون اي رقابة رسمية، مما يجعل العدالة بين المواطنات والمواطنين اللبنانيين مجتزأة وليست واحدة في البيت اللبناني.

البند الثاني، اغفال قانون الجنسية (البند الثاني من المادة 9) الذي يمنع اللبنانية المتزوجة من اجنبي من منح الجنسية لأولادها وزوجها في حين يسمح للبناني المتزوج من اجنبية منح جنسيته لزوجته واولاده؛ ولا يخل ذلك بنظر النظام الابوي المتسلط بالتوزيع الديمغرافي الطائفي الذي يستعمل كعذر ضد حقوق النساء المتزوجات من اجانب. عدم المساواة في الحقوق والظلم الذي يقع على الاسر، يضعاها امام معاناة كبيرة واشكالات لا حصر لها. في هذا الصدد، ان وجود النساء في المجلس التشريعي اللبناني ضرورة في هذا السياق الحقوقي لتغيير القوانين المجحفة بحقها وحق اسرتها. كما ان المساواة في السياسة تخلق مجتمعات صحية وتصنع علاقات بين المواطنات والمواطنين وبين الوطن، قاعدتها واحدة في الحفاظ على الحقيقة والواقعية والعدالة.

> **النظام الذي يراعي المحاصصات الطائفية لا يجد مبررا لمراعاة مساهمات النساء السياسية في صنع القرارات**

■ ما الذي يعيق النساء في المساهمة بصنع القرارات؟

□ المرأة اللبنانية كانت الاولى بين الدول العربية التي حازت على حقها في الاقتراع والترشيح، ونسبة التعليم لدى النساء والفتيات عالية، وكذلك انخراط النساء في الاستثمار بقدراتهن والاشتغال بكل قطاعات العمل. لكن النظام اللبناني الذي يراعي المحاصصات الطائفية في توزيع المقاعد في المجالس والهيئات المنتخبة، لا يجد مبررا لمراعاة مساهمات النساء السياسية في صنع القرارات، لأن ذلك يخل بالذهنية المذهبية وعصبياتها التي تصنع الحروب والصراعات الداخلية والخارجية. وقد شهدنا على ذلك مؤخرا، في تفريغ عمل مؤسسات الدولة والفساد وغياب الشفافية ومصادرة ديموقراطية التمثيل بين الرجال والنساء والشباب والفئات المهمشة، كالفئة التي تعاني من التحديات الجسدية. عدم دستورية اللامساواة إضافة الى الاجحاف في الحقوق النسائية، يمنعانا من الانتقال من الرابط العشائري والعائلي والمذهبي الى الرابط الوطني. وهي من أشد الصعوبات التي يواجهها لبنان في المرحلة الانتقالية قبل ولوجه الى دولة المواطنة. ◄

■ هل يجب ان تفرض مشاركة النساء في العمل السياسي من خلال نظام الكوتا أو عبر تمكين النساء ثقافيا واقتصاديا وسياسيا؟

□ الجواب السريع هو في الجمع بين تمكين قدرات النساء واقرار الكوتا، اذ اثبتت التجارب والبحوث والدراسات ان تمكين النساء وحده غير كاف لوصولهن الى مواقع صنع القرارات السياسية وتنفيذها. فقد ساهم نظام الكوتا في زيادة نسبة مشاركة النساء في الهيئات الوطنية المنتخبة حول العالم، وفي الدول التي نعدها متطورة. الكوتا ليس مطلبا نسائيا ووطنيا لبنانيا بل هي مطلب دولي ايضا. هنا تلفت نظرنا مي الريحاني التي ترشحت الى رئاسة الجمهورية اللبنانية تعبيرا منها عن ارادة الاغتراب اللبناني بأن يشارك مباشرة في الحياة السياسية اللبنانية، وليس فقط كمصدر للدعم المالي. فهي تخبرنا والارقام اصلا لا تكذب، ان هناك 195 دولة في العالم، 18 دولة منها انتخبت النساء كرئيسات، و16 دولة انتخبت النساء كرئيسات وزراء، لكن هؤلاء النساء يجدن صعوبة جدا في المحافظة على استدامة مراكزهن على مستوى السلطة العليا وصناعة القرار وتطبيقه.

■ ما اهمية مشاركة النساء في مواقع القيادة السياسية؟

□ حين سألنا الريحاني عن اهمية القيادة السياسية للنساء، اجابت بأن القيادة النسائية تتميز باعتمادها في صنع القرار على المستشارين. فالنساء تصغي اكثر للاستشارات المتنوعة من اصغاء الرجال لها، ويتخذن القرارات بعد الاصغاء جيدا الى هذه الاستشارات. كما نعلم، ان افضل القرارات التي تتخذ على مستوى القيادة هي التي تعتمد على الاصغاء والمشاركة الجماعية، والديكتاتور هو وحده الذي يتخذ قرار السلم والحرب ولا يستشير احد غيره. كما ان اسلوب النساء في القيادة يتمتع بقوة الثبات، وان كان يزعزعه الشعور بالاستضعاف. لكن الريحاني ترى ان هذا الاسلوب الذي يتمتع بالقوة والشعور بالضعف، لا بأس به لأنه اكثر شمولية.

> **الكوتا ليست مطلبا نسائيا وطنيا بل هي مطلب دولي ايضا**

■ هل يمكن اعطاء مثال على ابرز الخصائص التي تميز اداء النساء في العمل السياسي؟

□ تتمتع النساء في اسلوب القيادة على مستوى صنع القرار، كما تؤكد الاستاذة الجامعية مي معلوف. من الممكن اعطاء امثلة على خصائص اداء النساء في السياسة، رئيسة المانيا انجيلا دوروثي ميركل التي شغلت منصب المستشارة الالمانية من 2005-2021. وكانت زعيمة حزب الاتحاد الديموقراطي المسيحي (CDU) مدة 15 سنة، ورئيسة للمجلس الاوروبي ومجموعة الثماني، وهي ثاني امرأة تشغل هذا المنصب. لعبت ميركل دورا رئيسيا في مفاوضات معاهدة لشبونة واعلان برلين. كذلك ادت دورا حاسما في ادارة الازمة المالية على المستوى الاوروبي والدولي. اشير اليها باسم صاحبة القرار في السياسة الداخلية، واصلاح نظام الرعاية الصحية، والمشاكل المتعلقة بالطاقة، وقد تميزت بالقرارات التي اتخذتها جراء المهاجرين، خصوصا السوريين، في سفر خروجهم القسري من سوريا بعد العام 2011. فالمرأة صانعة للاستقرار لا الفوضى، والسلام لا الحروب، ومقاربتها اكثر شمولية لأنها معتادة على العمل على مستويات عدة لا على مستوى واحد.

■ كيف تتعاون المنظمات والجمعيات لتعزيز تمكين المرأة في مختلف المجالات؟

□ أثمن واشكر دور منظمات الامم المتحدة UNDP LEBANESE ELECTIONS ومنظمة UN WOMEN على مشاريع التعاون مع المنظمات النسائية غير الحكومية لتوفير قاعدة بيانات للنساء، ودعم تمكين المرأة لخوض غمار الحياة السياسية، والتأثير المطلوب في الحفاظ على الوطن والدستور وهيبة الدولة.

لا بد من الاشادة بخطة العمل الوطنية للاعوام 2024 - 2026 التي اعدتها الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، وكذلك ما تقوم به منظمة "فيفتي فيفتي" على مستويات عدة لإقرار الكوتا، تمكين النساء في المناطق عبر ورش عمل، وتطوير مناهج الدراسات عن المساواة بين الجنسين في المدارس والجامعات.